ومخرجات التعليم الجامعي. ومن هذا المنطلق فان هذه الدراسة حاولت التعرف على اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، كون تنمية الموارد البشرية تواجه تحديات كبيرة ولذلك توصى الدراسة بأن يتم التركيز على السياسات والاجراءات التي من خلالها تتحسن أحوال الأسر الفقيرة بهدف الحصول على الحد الأدنى من الدخل والغذاء وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم الأساسي والثانوي والمهني والجامعي وأيضا الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية عن طريق زيادة الاستثمار في التعليم وتخصيص الموارد بغية تحقيق العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية وبالتالي تحسين مستوى دخل الفرد، وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومخرجات التعليم الجامعي الحكومي والأهلي ذات اثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما تبين من خلال ذلك التحليل أن الإنفاق الاستثماري على التعليم له اثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك إلى أن الأسلوب الاستثماري في التعليم لا يركز على المستلزمات الهامة للتعليم، كما أظهرت نتائج التحليل القياسي أيضا أن العلاقة بين عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي والأهلي علاقة طردية، في حين أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي والمهني علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية، وفيما يتعلق بعلاقة الناتج مع عدد السكان فقد كانت علاقة ايجابية ولكنها ليست ذات دلالة معنوية.

المقدمة:

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من أهم الاستثمارات التي تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة عند التركيز على التعليم والتدريب حيث يؤكد العديد من الاقتصاديين على أهمية التعليم، وعلى الرغم من ظهور التطبيق والجدية في الدراسات والأبحاث إبّان الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حيث قام بعض الاقتصاديين بقياس العائد من التعليم وأشاروا إلى أن التعليم يساهم بشكل أو بأخر في النمو الاقتصادي، وقد أكدت الدراسات إلى أن التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل القومي الوطني، وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية الأيدي العاملة، وقد ظهر ذلك من خلال دراسة العلاقة بين التعليم

ونمو الاقتصاد، وأيضا نمو الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول المختلفة، وعليه فان نمو تلك المجالات مرتبط بمدى القدرة على إعداد وتنمية المورد البشري، وعلى الرغم من ذلك فان هناك محددات تواجهها التنمية البشرية تتمثل في الإيرادات الحكومية، وحجم السكان، والمدرجين في التعليم العام، ومخرجات التعليم الجامعي، ومن هذا المنطلق فان هذه الدراسة تحاول التعرف على اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، حيث تواجه تنمية الموارد البشرية في اليمن تحديات كبيرة الأمر الذي يتطلب تركيز السياسات والإجراءات على تحسين أحوال الأسر الفقيرة بهدف الحصول على الحد الأدنى من الدخل والغذاء وأيضا الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية عن طريق زيادة الاستثمار في التعليم وتخصيص الموارد بغية تحقيق العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية وبالتالي تحسين مستوى دخل الفرد.

مشكلة الدراسة:

نظرا لما يعانيه الاقتصاد اليمني من ضعف كبير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الدخل الحقيقي) الناتج عن أسباب عديدة من أبرزها انخفاض المستوى التعليمي أو ارتفاع نسبة الأمية وهذا يمثل انخفاض في الموارد البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية في عملية التنمية ولذلك فانه يلاحظ ارتفاع النمو السكاني في اليمن الذي يؤدي إلى زيادة متطلبات ذلك النمو بالإضافة إلى ذلك يظهر أن النسبة الكبيرة من المجتمع ليس لديهم مؤهلات أو مهارات حرفية تمكنهم من تحسين مستوى الدخل مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر في المجتمع وعليه فان ذلك يمثل مشكلة كبيرة على الاقتصاد اليمني، وكون التعليم بكافة أنواعه (التعليم العام، والتعليم المهني والفني والتعليم العالي) له ارتباط وثيق بالدخل، فانه يعني ضرورة توفير الأموال للاستثمار في التعليم مما يعني زيادة التكاليف ولكن بالمقابل نجد أن العائد على المدى الطويل يكون كبيرا جدا وهنا يبرز نمو الدخل بصورة مستقرة لأن هناك ارتفاع في مستوى التعليم ومخرجاته النوعية والكمية وعليه فانه بالضرورة دراسة العلاقة بين التعليم والدخل على المستوى الفردي والقومي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في موضوع هام جدا يتمثل في معالجة الانخفاض الكبير في توفير الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على توفير مستوى من الدخل يكفل لتلك الموارد العيش بحياة مستقرة، وذلك من خلال التركيز على جانب هام في حياتنا وهو التعليم بكافة أنواعه لما له من أهمية بالغة سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الكلي للمجتمع ونظرا لما حققته العديد من البلدان من نمو كبير في مستوى الدخل الناتج عن ارتفاع مستوى التعليم لدرجة أن بعض البلدان أصبحت تصدر كوادر بشرية مؤهلة أو لها مهارات حرفية مطلوبة في معظم البلدان، ولهذا فان هذه الدراسة تحاول أن تعالج المشكلة التي يواجهها الاقتصاد اليمني من خلال دراسة العلاقة بين التعليم والدخل الحقيقي، وإبراز بعض المعوقات، ومن ثم وضع بعض المقترحات أو الحلول اللازمة لمعالجة تلك المشكلة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تتبع الأوضاع السائدة في اليمن من خلال البحث في معرفة العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستثماري في التعليم واثر ذلك على الدخل الحقيقي من خلال دراسة الاستثمار وأهميته ودراسة الاستثمار في التعليم بكافة أنواعه، وأيضا دراسة تحليلية قياسية لمعرفة اثر الإنفاق الاستثماري في التعليم على الدخل الحقيقي في اليمن، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على بعض المعوقات التي تحول مابين نمو الدخل الحقيقي وزيادة التعليم، وخاصة أن اليمن تعاني من انخفاض كبير في مستوى البنية التحتية التي عن طريقها تتسهل أمور عديدة من أبرزها إيصال كافة متطلبات التعليم بسهوله إلى كل المناطق البعيدة والقريبة بدون أي عائق.

فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة إثبات الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري على التعليم وبين الناتج المحلي الإجمالي حقيقي (الدخل الحقيقي) في الاقتصاد اليمني.

هناك محددات عديدة للإنفاق على التعليم وتحاول الدارسة إبراز العلاقة بين تلك المحددات وبين الدخل الحقيقي وعلى افتراض أن تلك العلاقة على النحو الآتي:

١- وجود علاقة عكسية بين حجم السكان وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الدخل الحقيقي)

٢- وجود علاقة طردية بين عدد الطلاب المسجلين في التعليم وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٣- وجود علاقة طردية بين مخرجات التعليم الجامعي وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

منهجية الدراسة:

سوف تقوم هذه الدراسة بالتعرض إلى اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية قياسية وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليل الإحصائي القياسي بالاعتماد على برنامجي (SPSS) و(E-Views) وعلى أساس تناول الاستثمار ومحدداته ولكن بعد استعراض الدراسات السابقة التي غطت هذا الموضوع، بالإضافة إلى ذلك دراسة الإنفاق الاستثماري في التعليم في اليمن ومن ثم الدراسة القياسية لأثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية للفترة ٢٠٠٠ -٢٠٠٦، وتحليل نتائج الدراسة القياسية وأخيرا يتم استعراض نتائج الدراسة والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الدراسات السابقة:

• دراسة (المالكي وعبيد، ٢٠٠٤)[1] : هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة التبادلية بين التعليم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في السعودية، وأيضا هدفت إلى تحديد وتحليل محددات الإنفاق الحكومي على التعليم في السعودية، وباستخدام نموذج المعادلات الآنية وتطبيق أسلوب طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث المراحل 3SLS، وقد توصل البحث إلى انه لا يوجد علاقة تبادلية طردية مباشرة بين التعليم والنمو الاقتصادي في السعودية إلا من خلال وجود الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في السعودية، وهناك علاقات طردية مباشرة بين التعليم والنمو الاقتصادي في السعودية الا من خلال وجود الإنفاق الحكومي على التعليم، أما العلاقة المباشرة بين المتغيرين فإنها تحققت في اتجاه واحد فقط من الناتج المحلي غير النفطي إلى المدرجين في التعليم العام (وذلك في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حالة تجاهل الإنفاق الحكومى على التعليم)، كما توصل البحث إلى أن اجمالي عدد السكان يعتبر عاملا محددا اخر للمدرجين في التعليم العام.وتوصل البحث إلى ان الايرادات الحكومية والمدرجين في التعليم العام والإنفاق التعليمي للسنة السابقة عوامل محددة رئيسة للإنفاق الحكومى على التعليم فى السعودية.

- دراسة (حيدر، ٢٠٠٨) [٢] : هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التعليم العالي وسوق العمل بناء علاقة شراكة مستدامة حيث تناقش هذه الدراسة العلاقة بين التعليم العالى وسوق العمل وتقترح خطوات عملية لبناء شراكة فاعلة بين الطرفين، وقد تم استعراض اثر العولمة فى سوق العمل وانعكاس ذلك على التعليم العالي مبينة دور مؤسسات التعليم العالي في إكساب المتعلمين المعارف والمهارات الضرورية لسوق العمل ومن ثم تحويلها إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق، وتم تناول التحديات المعاصرة التي يواجهها التعليم العالي وسوق العمل، وتم التعرض إلى الطلب على التعليم العالى وعدم كفاية التمويل الحكومى لتشغيل الجامعات والتطورات المتزايدة في تقنيات المعلومات وضمان جودة البرامج الأكاديمية وضعف الإعداد الأكاديمي للخريجين وبطالة الخريجين، وفيما يتعلق بسوق العمل فانه يلاحظ تغير السياسات الاقتصادية وتغير طبيعة الوظائف والمهن في سوق العمل، وتم مناقشة البنية المشوهة لسوق العمل فى المنطقة العربية ودور مؤسسات التعليم العالي في إصلاحه بما ينعكس إيجابا على سوق العمل والتعليم العالي ذاته وتنتقل بعد ذلك إلى عرض أسس بناء شراكة مستدامة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وأخير تم تناول نظرة نحو المستقبل لبناء شراكة فاعلة بين مؤسسات التعليم العالى وسوق العمل.

- دراسة (النعيمى، ٢٠٠٨) [٣] : تناولت هذه الدراسة رؤية مستقبلية لتدعيم مخرجات التعليم وسبل تحقيق الموائمة مع متطلبات سوق العمل حيث بينت الدراسة العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل مقياسا لإمكانية نجاح الدول والحكومات في تحقيق أهدافها التنموية وخططها المستقبلية باتجاه التقدم والنمو المضطرد، وتمثل الجامعات مصدرا لتوليد الطاقات المتنوعة التى يحتاج اليها المجتمع اذ ان تطور كل من الجامعة والمجتمع مرهون بمدى تحقيق التفاعل بين مخرجات الجامعة من المؤهلات المطلوبة ومعطيات سوق العمل التى ينبغى أن تكون موجهة في خدمة المجتمع وتطوره.

١- الاستثمار وأهميته

يعتبر الاستثمار أحد الركائز الأساسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الدخل الحقيقى)، ونظرا لذلك فسوف تركز الدراسة على الاستثمار وأهميته وخاصة في مجال التعليم بالإضافة إلى ذلك معرفة أهمية ذلك المجال وعلاقته بالدخل، ولكن أولا يتم التعرف على مفهوم الاستثمار وأهميته.

١-١ مفهوم الاستثمار

تشير إحدى الدراسات[١] إلى أن الاستثمار يمثل تشغيل الأموال بغية الحصول على عوائد أو أرباح وذلك لا يتم إلا من خلال التضحية بشئ مقابل شئ يتم الحصول عليه فيما بعد كقيمة حالية مقابل قيمة مستقبلية، وحيث أن الاستثمار في الواقع يشمل كل من الاستثمار الحقيقي أو الإنتاجى، كما أن ذلك الشئ الذي يتم بتداول أصول الإنتاج بهدف زيادة الثروات، ومن أمثلة ذلك استثمار الأراضى والمصانع والمؤسسات الإنتاجية، وفيما يخص الاستثمار المالي فهو الذي يتم بتداول الأوراق المالية المختلفة، وتشير الدارسة أيضا إلى أن الفرق بين الاستثمارين هو أن الاستثمار المالي لا يتبعه أي زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ويرجع السبب في ذلك أن هذا النوع من الاستثمار يمثل انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف إلى آخر مما قد لا يترتب عليه زيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد، في حين أن الاستثمار الحقيقي أو الإنتاجي هو الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي للاقتصاد.

وهناك من يعرف الاستثمار على انه "إنفاق رجال الأعمال فى شراء السلع الرأسمالية (تتضمن المكائن والآلات والأبنية سواء كانت لمشاريع إنتاجية أو سكنية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات الأخرى إضافة إلى التغير في المخزون السلعي(يمثل الفرق بين مجموع قيم السلع التامة الصنع والتي ما زالت غير مصنعة والمواد الأولية في أول المدة وأخرها أي التغير الذي يحدث على ما هو مخزون من سلع ومواد أولية خلال فترة معينة في العادة تكون سنة"[٥].

وكون الاستثمار له عوائد وأرباح يتم الحصول عليها نتيجة تشغيل تلك لأموال في مشاريع تجارية أو صناعية أو عقارية أو زراعية إلا أن هناك مخاطر ودرجة تلك المخاطر تختلف من مشروع إلى آخر وحسب الظروف، كما أن أصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاستثمار في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المشاريع التي فيها اقل درجة من المخاطرة وعلى الرغم من وجود بعض المستثمرين اللذين يتقبلون وجود بعض المخاطر وذلك مقابل الحصول على أرباح مرتفعة.

٢-١ أهمية الاستثمار ومحدداته:

يبدو ان بروز الصورة الكلية لأى اقتصاد وطنى فى أى بلد لا تظهر إلا من خلال دراسة سلوك المدخرات الكلية وتغيراتها عبر الزمن وتوضيح الفجوة بين الادخار والاستثمار، وهذا ما يشير اليه خبراء الاقتصاديون ولذلك فهناك مؤشرات ذات أهمية من أبرزها:

١- **أهمية الاستثمار:** تنبع أهمية الاستثمار من كونه يمثل الأداة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية لأى بلد ومن هذا المنطلق يتم دراسة تلك الأهمية من خلال ما يلي:

- الادخار: ذكرت إحدى الدراسات[٦] أن بول باران توصل فى الخمسينات إلى حقيقية مفادها ان هناك مشكلة فى البلدان النامية ليست نتيجة نقص الفائض الاقتصادى فيها وإنما تعود إلى تبديد ذلك الفائض فى اتجاهات مختلفة من جوانب الاقتصاد الوطنى لتلك البلدان وأشار إلى أن جوهر المشكلة للادخار فى تلك البلدان ينحصر فى تحويل الادخار الممكن إلى ادخار فعلى عن طريق إحداث تغيير جذري فى الهيكل الاقتصادي بغية تعبئة الفائض الممكن ولذلك نوه إلى إن مسألة الادخار فى البلدان النامية ليست قضية مالية وإنما مشكلة اجتماعية وسياسية.

ويذكر بعض الاقتصاديين[٧] كهارود أهمية العلاقة بين المدخرات ومستلزمات تكوين رأس المال فى إحداث النمو المطرد، حيث انه يتم استقطاع جزء من الدخل صوب الادخار ومن ثم إلى الاستثمار والجزء الأخر يستهلك في شراء السلع والخدمات، وأما نركسة فقد أشار إلى أن السبب فى وجود الفقر لبعض البلدان هو عدم قدرة الإفراد على الادخار وهذا يعني انخفاض عرض رأس المال، ويرجع ذلك إلى انخفاض دخل الفرد في الدول النامية، ونتيجة لذلك يظهر الانخفاض في الإنتاجية، وفى هذه الحالة يكون هناك قلة فى التراكم الرأسمالي الذي يتحقق من خلال الاستثمار، ويذكر آخرون الى أن الادخار يعتبر ضروريا لتوفير رؤوس أموال كبيرة لتنفيذ أي برنامج استثماري متكامل.

ونظرا إلى أن الادخار هو الصورة الحقيقية في الاستثمار فانه يمكن للدولة أن تلعب دورا هاما فى تشجيع الاستثمار وخاصة فى أوقات الكساد ومن اجل القضاء على البطالة وتحريك وتنشيط الحياة الاقتصادية فانه يمكن تقديم الدعم المالى المباشر كالإعانات والقروض بأسعار فائدة منخفضة. وأيضا تخفيض أعباء الضرائب أو تقديم الإعفاءات المؤقتة وأحيانا الدائرة، فضلا عن ذلك تخفيض كلفة الإنتاج لزيادة الكفاية الحدية للاستثمار أو تقديم ارض مجانا أو بأسعار وإيجارات رمزية أو بيع بعض المواد الأولية بأسعار مخفضة أو مدعمة من قبل الدولة، والعمل على تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار كبناء الطرق والمواصلات والاستثمارات فى الهياكل الأساسية للبنية التحتية لتسهيل عملية نقل المواد الأولية أو السلع المنتجة، وتقديم الدورات التأهيلية للعاملين بالمنشآت، وتقديم خدمات التعليم والصحة وغيرها.

ب الاستثمار: يعتبر احد مكونات الإنفاق القومى وهو من أكثر أنواع الإنفاق تغيراً وحساسية للتقلبات الاقتصادية ولذلك فان دراسته يعد غاية فى الأهمية وذلك بغية السيطرة على الدورات الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الكامل بدون تضخم نقدي، وكون الاستثمار يمثل إنفاق فانه يلاحظ أن له تأثير على الاقتصاد من ناحيتين الأولى أن الاستثمار يزيد فى التراكم الرأسمالى المتمثل فى السلع الإنتاجية وبالتالى يؤدى إلى زيادة قدرة الاقتصاد فى الإنتاج الكلى، والثانية تتمثل فى أن الاستثمار يزيد من الطلب الكلى لأنه من مكوناته[٨] ونظرا لأهمية الاستثمار فانه يمثل الاتجاه التابع للادخار حيث انه كلما زاد الادخار أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار.

٢- محددات الاستثمار: يعتبر وجود نقص أو تصدر المدخرات المحلية والأجنبية قيدين ماليين نوعيين حيث أنهما يتحكمان فى قدرة أي بلد على تراكم رأس المال اللازم لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية التي لا يمكن توفيرها من الإنتاج الوطنى، فضلا عن ذلك لا يمكن التمويل من خلال الموارد الأجنبية، كما أن هناك صعوبة أثناء عملية التبديل، والإحلال المالي بين موارد الادخار المحلي وبين موارد الادخار الأجنبي، ولهذا فانه كلما تراكم التكوين الرأسمالي أدى ذلك إلى تحقيق تنمية اقتصادية، ومن هذا المنطلق فقد لوحظ بروز فجوة الادخار المحلي فى الجمهورية اليمنية أكثر حدة خلال النصف الأول من عقد التسعينات وما تلاها وعبرت تلك الفجوة عن منظومة من الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ظواهر تلك الاختلالات ضعف الناتج المحلى الإجمالى وتدني معدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد من ذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الناتج واستفحال اختلال التوازن بين العرض والطلب واندلاع موجات عاصفة من التضخم والبطالة والفقر العميق وانعكاسا لذلك برز وضع اقتصادي متردي ونتيجة لذلك فقد اشتد ضعف العمل الحدي العام والخاص للادخار، وانعكس ذلك سلبا حقيقيا على فرص معدلات الاستثمار والنمو[٢]. ويظهر من خلال المؤشرات الاقتصادية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ لبعض المتغيرات كالاستثمار والناتج المحلي الاجمالي في الجدول التالي:

جدول رقم(١)

الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ العملة بالريال

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الناتج المحلي الاجمالي بالمليون	١٥٦٠٩٢٦	١٦٨٤٥٥٤	١٨٩٤٤٩٧	٢١٧٧٤٦٣	٢٥٥١٩٩٤	٣٢٠٦٩٧٦	٣٣١٦٤٧٠
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالمليون	١٤٩٢١٢٤	١٤٣٩١٧٥	١٤٤٢١٠٨	١٤٩٥٥١٠	١٥٥٨٠٨٩	١٧٥٠٧٢٤	١٦١٩٨١٥
الاستثمار الكلي بالمليون	٢٩٤٩٦٣	٣٢٥١١٤	٣٤٧١٢٨	٤٤٨٨٢٢	٥١٩٨٦٨	٥٩٥٩١٧	٦١٦٠٣٦
الانفاق الحكومي الكلي و صافي بالمليون	٥٠٣٠٠	٥٦٨٤٠	٥٦٠١٠	٦٧٢٩٠	٨٠١٢٠	١١٢١٣٠	١٢٥٠٩٠
الانفاق الاستثماري على التعليم بالمليون	٨٢٩٣	٩٤٤٦٠٠	١٢٣٩٢٩٠٠	١٣٤٢٢١٠٠	١٤٩٢٠٤٠٠	١٧٣٢٦٢٠٠	١٨٦٢٧٨٠٠
الاستثمار/الناتج المحلي (%)	١٩,٨٩	١٩,٣	١٨,٣٢	٢٠,٥٧	٢٠,٣٧	١٨,٥٨	١٨,٥٨
الانفاق الاستثماري على التعليم/ الانفاق الحكومي(%)	١,٣٧	١,٧	٢٢,١٢	٠,١٩٩	١٨,٦٢	١٥,٤٥	١٢,٨٤
الاستثمار على التعليم الاستثمار الكلي [٥]	٢,٨١	٢,٩١	٣٥,٧	٢٩,٩٧	٢٨,٧	٢٩,١	٣٠,٢
الانفاق الاستثماري على التعليم / الناتج المحلي الاجمالي (%)	٠,٥٣	٠,٥٦	٦,٥٤	٦,١٦	٥,٨٥	٥,٤٠	٥,٦٢

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٦.

يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول (١) أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من ١٥٦٠٩٢٦ مليون ريال في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٣١٦٤٧٠ في العام ٢٠٠٦، وهنا نجد أن

الناتج قد تضاعف خلال تلك الفترة بسبب زيادة مكونات الناتج المحلي الإجمالي المتمثلة في الإنفاق الحكومي والاستثمار الإجمالي والاستهلاك، وأيضا زيادة الصادرات وخاصة ما يتم تصديره من النفط الخام والذي يمثل المصدر الأول في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وقد ساعد في ذلك الارتفاع العالمي للبرميل الواحد والذي وصل إلى ١٠٠$ تقريباً، كما أن الاستثمار الكلي قد ارتفع من ٢٩٤٩٦٣ مليون ريال في العام ٢٠٠٠ إلى ٦١٦٠٣٦ مليون ريال في العام ٢٠٠٦، وتشير البيانات أيضا إلى أن الاستثمار على التعليم قد ارتفع من ٨٢٩٣ مليون ريال في العام ٢٠٠٠ إلى ١٨٦٢٧٨,٠ مليون ريال في العام ٢٠٠٦، ومن خلال تلك البيانات يظهر بأن نسبة الإنفاق الاستثماري على التعليم إلى الاستثمار الكلي للفترة (٢٠٠٠ -٢٠٠٦) لا يزال منخفضاً وقد كان ما بين ٢,٨١% كحد أدنى في العام ٢٠٠٠، و٣٥,٧١% كحد أعلى في العام ٢٠٠٢، كما أن نسبة الإنفاق الاستثماري على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ضئيلة جدا خلال الفترة المذكورة سابقا وقد بلغت تلك النسبة مابين ٠,٥٣% كحد أدنى في العام ٢٠٠٠، و٥,٨٥% كحد أعلى في العام ٢٠٠٤، وهنا يظهر بأن الإنفاق الاستثماري على التعليم في الجمهورية اليمنية اهميتة النسبية في الواقع الاقتصادي ضعيفة على الرغم أن مردودة لا يظهر في المدى القصير وإنما يكون كبير في الأجل الطويل وخاصة الإنفاق الاستثماري في التعليم الفني والتدريب المهن.

٢- تنمية الموارد البشرية

تواجه تنمية الموارد البشرية في اليمن قيودا عديدة أبرزها اتساع ألامية إلى ٤٧% من السكان البالغين، ومحدودية المؤسسات التعليمية والتدريبية فضلا عن ذلك ارتفاع التسرب في التعليم الأساسي والثانوي وخاصة بين الإناث والفجوات التعليمية بين الذكور والإناث وبين الحضر والريف وتدني مستوى مخرجات التعليم وأيضا انخفاض مؤهلات المدرسين، ونتيجة لذلك يظهر تدني الإنتاجي ومن ثم حجم النشاط الاقتصادي الذي يترتب عليه انخفاض الدخل والاستهلاك والادخار وفرص النمو وكذلك اتساع ظاهرة الفقر والبطالة، كما تواجه تنمية الموارد البشرية في اليمن تحديات كبيرة الأمر الذي يتطلب تركيز السياسات والإجراءات على تحسين أحوال الأسر الفقيرة بهدف الحصول على الحد الأدنى من الدخل والغذاء وأيضا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية عن طريق تخصيص الموارد نحو تحقيق العديد من الأهداف والتي من أبرزها[١٠]:

- نشر الوعي بالقضايا السكانية على مستوى التجمعات السكانية والأفراد.
- توفير فرص التعليم للجميع وخاصة للفتيات في الريف.
- تتبع مسببات الأمية والحد من روافدها وتعزيز برنامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار.
- تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية وخاصة للأمهات والأطفال ومكافحة الأمراض المعدية.
- تعزيز مكانة المرأة ودورها في النشاط الاقتصادي والسياسي.
- توفير خدمات البنية التحتية الأساسية في الريف لكسر عزلة المناطق النائية.

ونظرا إلى أن التحديات كانت جمة فقد سعت الدولة جاهدة نحو التركيز على تطوير جانب التنمية البشرية من خلال الاهتمام بمحو الأمية حيث تراجع معدل الأمية للفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر من ٥٦% في عام ١٩٩٤ إلى ٤٥% في العام ٢٠٠٤، ورغم ذلك فقد بلغ إجمالي الأميين من الذكور والإناث في العام ١٩٩٤ بنحو ٥,٣ مليون أمي مثلت الإناث أكثر عددا من الذكور حيث كان هناك ٣,٥ مليون أنثى أمية وتعليم الكبار، والاهتمام بالتعليم العام، والتعليم الفني والتدريب المهني، وقد زاد عدد الأميين إلى ٦,٢ مليون أمي، وهنا كانت عدد الإناث الأميات بنحو ٤,٢ مليون أمية أنثى، وقد اعتبرت هذه المعدلات عالية بالمقاييس الدولية، ويعزى ذلك إلى وجود تباين في توزيع الخدمات التعليمية على مستوى المحافظات والمديريات فضلا عن ذلك انتشار ظاهرتي الفقر والتسرب في الأرياف وخاصة لدى الإناث، وأيضا وجود أعداد غير كافية من مدارس ومدرسي ومدرسات محو الأمية وتعليم الكبار[١١].

٢-١ التعليم والنمو الاقتصادي

تؤكد الدراسة التي أجريت على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن التعليم يمثل احد الشروط الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث كان النمو الاقتصادي بنسبة الفرد في المنطقة على مدى السنوات العشرين الماضية منخفضا نسبيا وعلى الرغم من وجود بعض التحسينات التي ظهرت على مستوى التحصيل التعليمي في الستينات والسبعينات، إلا انه لوحظ بأن

ارتفاع النمو الاقتصادي قابله انخفاض مستويات التحصيل التعليمي. كما أنه ظهر خلال الثمانينات والتسعينات زيادة في التحصيل التعليمي إلا انه لم يسهم كثيرا في زيادة النمو الاقتصادي أو الإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط، تلك العلاقة الضعيفة بين التعليم والنمو الاقتصادي إلى الم[illegible] وليس المطلق للنواتج التعليمية هو الذي يفسر العلاقة الضعيفة بين التعليم [illegible] الاقتصادي في المنطقة والدليل على ذلك هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب [illegible] نحو التعليم والنمو الاقتصادي في تلك المنطقة وشمال إفريقيا إلى الأسباب التالية[١٢]:

١- [illegible]توى التعليم في المنطقة منخفض جدا، ويظهر ذلك في أن التعليم لا يسهم في زيادة النمو والإنتاجية.

٢- المستوى النسبي لديها نواتج تعليمية أفضل مع تساوي كافة العوامل الأخرى.

٣- وجود التباين في التحصيل التعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اكبر منه في المناطق الأخرى.

٤- العلاقة الضعيفة بين نواتج التعليم والنمو الاقتصادي مرتبطة بارتفاع مستويات التوظيف في القطاع العام وانخفاض أعداد القطاعات الاقتصادية الديناميكية القادرة على المنافسة الدولية.

وحسب ما يشير إليه تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[١٣] فانه لوحظ أن نواتج التعليم لأربعة عشر دولة[**] يعتبر مؤشرا مركبا للنواتج التعليمية حيث يدمج الانجازات في مجالات إمكانية الحصول، والمساواة في الحصول، والنوعية والكفاءة في تقديم التعليم للجميع في جميع المراحل الرسمية الثلاث مع تصحيح المؤشر لمراعاة نقطة البداية في حالة إمكانية الحصول حيث اظهر هذا المؤشر أن لبنان والأردن وجمهورية مصر العربية وتونس قد أبلت بلاء حسنا بشكل خاص بالمقارنة مع الجمهورية اليمنية والعراق والمغرب وجيبوتي، في حين كانت بقية البلدان في وسط هذا المؤشر، ويظهر أن التباين بين البلدان مدفوعا بصورة رئيسية بالفروق في معدلات التعليم العالي، وقد تم تحليل كل المؤشرات الأربعة في مؤشر عام حيث ظهر فرق بين أفضل البلدان أداء (الأردن، والكويت) وأدنى أداء (جيبوتي، والجمهورية اليمنية والعراق، والمغرب) في عينة الدراسة في حين أن البلدان المتوسطة الأداء هي تونس ولبنان وجمهورية إيران الإسلامية ومصر والضفة الغربية وقطاع غزة والجزائر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكون الجمهورية اليمنية تشهد نموا متسارعا للسكان فانه يلاحظ وجود اختلال التوزيع السكاني حيث يتركز ٦٨,٣% من السكان في الهضبة الوسطى والجبلية، بينما يوجد في السواحل الجنوبية والشرقية حوالي ١٣,٤% من السكان وسهل تهامة ١٢,٧%، في حين أن الهضبة الصحراوية يتركز فيها ٥,٦%. وهنا يظهر وجود تشتت أدى إلى صعوبة إيصال الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة إلى كل تجمع سكاني، ولذلك فانه يتطلب اتخاذ السياسات والإجراءات التي تشجع على تحريك السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية إلى تلك المناطق التي تتمتع بميزات نسبية في الموارد الطبيعية والاقتصادية بهدف الدفع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي توليد فرص عمل للعاطلين[١١].

ونظرا إلى أن عدد السكان في الجمهورية اليمنية قد ارتفع من ١٨,٣ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,١٥٠ مليون نسمة في العام ٢٠٠٦، إلا أن المجتمع اليمني يتصف بتوزيع نوعي للسكان شبه متساوي وتركيب عمري فتي إذ يقدر السكان بالفئة العمرية (٠ -١٥) سنه بنحو ٤٨,٨% من مجموع السكان ونتيجة لذلك ارتفع متوسط حجم الأسرة إلى ٧,٤، فضلا عن ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية البالغ ٤٧٧ لكل ١٠٠ شخص نشط اقتصاديا، كما أن نمو السكان بلغ ٣,٠٢%. وحسب ما ذكر في مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠٠١-٢٠٠٢ حول التركيب السكاني الذي تم ذكره سابقا يظهر أن هناك عبئا على المجتمع لتنامي احتياجاته من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم خصوصا وان معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي للجنسين لا يزيد عن ٦٢,٢% منها ٧٦,٦% ذكور و٤٦,٧% اناث، ولذلك فان نصيب المعلم/ طالب من المدرسين المساهمين في جداول الحصص على المستوى الوطني بلغ (١- ٢٥) إلا أنها تتفاوت على مستوى المحافظات في الريف والحضر، وعليه فان الدولة تحاول جاهدة تحقيق رفع مستوى التحصيل التعليمي من خلال بعض السياسات والإجراءات بحسب الاستراتيجيات المستهدفة في الخطط الخمسية على الرغم انه لا يوجد أي تقييم لكل خطة عند الانتهاء من فترة تلك الخطة الأمر الذي يشير إلى تراكم الإشكالات ومن ثم الصعوبة في تشخيص الاختلالات الموجودة في بعض القطاعات وخاصة قطاع التعليم الذي يمثل الركيزة الأساسية في التنمية البشرية.

٢-٢ الإنفاق الاستثماري في التعليم

حسب مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية فقد شهد التعليم والتدريب في الجمهورية اليمنية تطورا ملموسا حيث استهدف خارطة التعليم بمختلف مستوياته وأنواعه ومراحله والذي صاحبه ارتفاع في حجم نفقاته الكلية بعد قيام الوحدة (التي تمت في العام ١٩٩٠) وكون التعليم يمثل السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والتنمية الشاملة للمجتمع، ولذلك فقد ارتفع الإنفاق من ٨٩,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٦,٣ مليار ريال في العام ٢٠٠٦، ومثلت نسبة الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب ما نسبته حوالي ٥,٦٢% من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٦، كما شكلت ما نسبته ١٥,٩٢% من النفقات العامة للدولة وهذا يدل على أن التعليم شهد في السنوات الأخيرة اهتماما ملحوظا تمثل في توجيه مزيد من المخصصات المالية إلى هذا القطاع باعتباره يشكل مرتكزا للنهوض بالعملية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يعتبر استثمارا استراتيجيا للدولة على المدى البعيد، ونتيجة لذلك فقد تحقق انتشار وتنوع وتكامل بين مؤسساته فضلا عن ذلك ظهرت جسور الشراكة في الاستثمار الوطني مما خفف على الحكومة العبء حيث حدث توسع كبير في مجال الخدمات التعليمية في اغلب مديريات ومحافظات الجمهورية، ولذلك فقد اقتضى الحال أن ترتفع نفقات التعليم والتدريب بمختلف مراحله ومستوياته[١٥]. ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة أن تستعرض تطورات التعليم في اليمن على النحو الآتي:

أ- التعليم العام:

على الرغم من التطور الملموس الذي شهده قطاع التعليم والتدريب في الجمهورية اليمنية بمختلف مستوياته وأنواعه ومراحله، إلا أن ذلك التطور قد صاحبه ارتفاع في حجم النفقات الكلية، وخاصة بعد قيام الوحدة المباركة، وعلى أساس أن توجه الدولة نحو إحداث تطور حضاري وتنمية شاملة للمجتمع، ولذلك فقد انخفضت النفقات الجارية للتعليم العام من ١٧,٣% من إجمالي النفقات الجارية للدولة في العام ٢٠٠٤ إلى ١٣,٧% في العام ٢٠٠٦ كما انخفضت تلك النفقات من ٨٧,٨% من إجمالي نفقات التعليم العام في العام ٢٠٠٤ إلى ٨٤,٩% من إجمالي نفقات التعليم العام في العام ٢٠٠٦، وحسب ما تشير إليه تلك المؤشرات فنجد أن متوسط

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner